العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية قياسية–

د. محمد شريف بشير الشريف
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية– الرياض

المستخلص

حقق قطاع التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة نمواً مطرداً، ونال قدراً من الاهتمام الحكومي من ناحية التنظيم والرقابة ؛ إلاّ أنَّ الاستفادة المثلى منه لم تصل إلى ما يُطمح إليه، وما تزال إمكانياته الكبيرة كامنة، تنتظر التحفيز من أجل زيادة مساهمته في الاقتصاد القومي.تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية في الفترة 1999–2013م.

وتناقش الدراسة تأثير كل من سعر الفائدة والتضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار والبطالة على إجمالي الطلب على التأمين، وتستخدم الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير تلك المتغيرات الاقتصادية على طلب التأمين. أكدت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من التضخم والاستثمار على طلب التأمين، بينما لم تبرهن النتائج على وجود علاقة ذات دلالة لكل من سعر الفائدة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة على طلب التأمين. وقدمت الدراسة توصيات واقتراحات لتعزيز نمو الطلب على التأمين وزيادة مساهمته الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : التأمين التعاوني، التأمين التكافلي، الطلب على التأمين، كثافة التأمين، الاقتصاد السعودي.

Abstract

The insurance industry has experienced rapid growth over the past few years in Saudi Arabia. This growth was mainly due to the growing awareness of the importance of insurance service as a financial intermediary and favorable economic conditions as well as the effects of compulsory car insurance and cooperative health insurance. The objective of this paper is to analyze some macroeconomic variables determining the demand of cooperative insurance in the Saudi economyduring 1999-2013. Specifically, it examinesthe impact of inflation, interest rate, unemployment, investment and per capita GDP on the total demand for cooperative insurance.

The present paper relies on a multiple regression analysis to investigatethe determinants of the demand of cooperative insurance in Saudi Arabia. The results of the study confirmed the existence of positive impacts for both inflation and investment insurance on demand for cooperative insurance, while the results did not demonstrate the existence of any significant relationship for interest rate, per capita GDP and unemployment. The findings of the present paper are expected to help policy makers identify the institutional and economic factors that drive the demand of cooperative insurance.

Keywords : Cooperative insurance ; Takafulinsurance ; insurance density ; insurance demand; Saudi Arabia economy.

المقدمة

أصبحت صناعة التأمين من الخدمات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الاقتصادات المعاصرة، وهناك كثير من البلدان جعلت تطبيق بعض أنواع التأمين إجبارياً، وتعدها مصدراً مهماً لتعبئة المدخرات واستثمارها لأغراض التنمية الاقتصادية. كما تُسهم صناعة التأمين بدور كبير في نمو الاقتصاد الوطني، ودعم عملية تكوين رأس المال اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتُعزز من الوساطة المالية المؤدية إلى الاستفادة من الموارد المالية المتاحة، ودعم المشروعات الاستثمارية.وتُسهم هذه الصناعة أيضاً في استقرار السوق المالية، وإدارة المخاطر في الأنشطة الاقتصادية والتجارية المتنوعة. وتؤدي خدمات التأمين إنْ أُحسن توظيفها إلى التخصيص الأمثل للموارد الرأسمالية، وزيادة كفاءتها الإنتاجية[1]. ومن منافع صناعة التأمين[2] : مساهمتها في نمو الأعمال الصناعية التجارية، وزيادة التبادل بين القطاعات المنتجة داخلياً وخارجياً، وتقليل الخسائر المحتملة بالنسبة للأفراد والشركات من خلال التدابير الوقائية العديدة في سياق إدارة المخاطر الكفوءة.كما تُعد صناعة التأمين أداة لمساندة برامج الضمان الاجتماعية الحكومية، وتُسهم في درء آثار المخاطر التي يمكن أن تصيب قطاعات الأعمال والتجارة جراء الهزات الاقتصادية والأزمات المالية التي تلحق دائماً ضرراً بالأسواق المالية وكافة القطاعات الإنتاجية.

بدأ نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية بصورة اختيارية، حيث كان المستهلك مُخيراً في طلب منتجات التأمين التقليدي أو التأمين التعاوني[3]، ثم صدر قانون الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية بتاريخ 1420/4/27هـ (9 أغسطس1999م)، ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في 1424/6/2هـ (30 يوليو 2003م) ؛ ولائحته التنفيذية في 1425/3/1هـ (20 أبريل 2004م)، الأمر الذي وضع إلزامية نظام التأمين التعاوني في حيز التطبيق، وعليه فإنَّ صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية مثّل نقطة تحول كبيرة في مسار صناعة التأمين في المملكة، وذلك بإتاحته الفرصة لتأسيس شركات تأمين تعاوني وفق ضوابط محددة سواء كانت برأسمال محلي أو شراكات أجنبية عوضاً عن احتكار الشركة التعاونية للتأمين التي كانت هي الشركة الوحيدة المرخص لها بالعمل في السوق السعودي ؛ بينما مارست بقية الشركات العاملة أعمال التأمين من خلال نظام شركات الأوفشور (Offshore). كما صدر قرار من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، بإلزام كافة الشركات بالتحول إلى نموذج التأمين التعاوني المحلي، وتوفيق أوضاعها بمطلع يناير 2012م[4]. يلتزم التأمين التعاوني في المملكة بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته ويشمل ذلك :

1- ممارسة كل العمليات التأمينية على أساس عدم مخالفة أحكام الشريعة ؛ خصوصاً في تحريم الربا والغرر الفاحش والقمار.
2- أن تكون جميع استثمارات أموال التأمين منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية ؛
3- عدم اشتمال وثائق التأمين على شروط باطلة شرعاً، ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ؛
4- الالتزام بالمعايير الشرعية والفنية التي تقرها مؤسسة النقد العربي السعودي.

أولاً : أداء سوق التأمين السعودي

شهد سوق التأمين في المملكة العربية السعودية نمواً مطرداً خلال السنوات الأخيرة، ووفقاً لأحدث تقرير صدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2015م[5]؛ فإنَّ صافي أرباح قطاع التأمين في المملكة بلغ للعام 2014م نحو 735 مليون ريال، واستمر النمو القوي للقطاع بشكل عام نتيجة الإجراءات التصحيحية التي بدأت في عام 2013م، وشملت تعزيز الاحتياطيات الفنية المطلوبة لتتوافق مع الأنظمة والتعليمات الرقابية، وتعزيز الضوابط الفنية للاكتتاب، بحيث ساهم ذلك في النتائج الإيجابية في الأرباح التشغيلية حيث بلغت 651 مليون ريال في العام 2014م مقابل خسائر بلغت 1725 خلال العام 2013م[6]. ترجع الزيادة في الطلب على التأمين في المملكة العربية السعودية إلى عوامل عديدة منها[7]: إلزامية التأمين الصحي التعاوني، وإلزامية تأمين السيارات، وزيادة الوعي بأهمية التأمين، والأوضاع الاقتصادية الجيدة على الصعيدين الكلي والجزئي.

تشير الإحصاءات المنشورة في التقرير السنوي لسوق التأمين بالمملكة لسنة 2014م[8] ؛ إلى ارتفاع قيمة أقساط التأمين المكتتب بها (Gross Written Premiums) في سوق التأمين السعودي 30.48 مليار ريال في عام 2014م مقابل 25.24مليار ريال في عام 2013م، وبلغت نسبة الزيادة 20.8٪ في عام 2014م مقابل 19.2٪ في عام 2013م، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها بنسبة 21.9٪ ليصل إلى 5.7 مليار ريال في عام 2014م مقابل 12.9 مليار ريال في عام 2013م، وارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها بنسبة 20.5٪ ليصل إلى 13.9 مليار ريال في عام 2014ممقابل 11.5 مليار ريال في عام 2013م،وارتفع إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها إلى 904 مليون ريال في عام2014م مقابل 844 مليون ريال في عام 2013م[9].

واجهت بعض شركات التأمين التعاوني خلال السنوات القليلة الماضية مشكلات التعثر، وتطبيق سياسات اكتتاب غير واضحة، هذا ما دفع مؤسسة النقد العربي السعودي لتنفيذ إجراءات صارمة بشأن تصحيح الأوضاع في شركات التأمين المتعثرة، حيث ألزمت جميع الشركات في نهاية عام 2013م بتكوين احتياطي لمواجهة العجز في الأقساط (Premium Deficiency Reserves)، وذلك للحيلولة دون وقوع المزيد من الشركات في مشكلة العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، وأن تكون الأقساط المكتتبة كافية. كما ألزمت الشركات بضرورة تطبيق السعر الإكتواري العادل الذي يُحدد وفقاً للخبرة الإكتوارية؛ ويكون مكافئاً للخطر، كما منعت شركات التأمين من تخفيض الأسعار بدافع المنافسة[10].

يوضح الجدول رقم (1) أهم مؤشرات سوق التأمين السعودي خلال الفترة 2013–2014م، ويلاحظ وجود زيادة في نسبة الاحتفاظ (Retention Ratio) لكل من التأمين العام والتأمين الصحي،بينما لا تظهر معدلات الاحتفاظ لتأمين الحماية والادخار في هذا الجدول، حيث يجب الاحتفاظ بالجزء الخاص بالادخار في الشركات السعودية، وبالتالي لا يمكن مقارنة معدلات احتفاظ تأمين الحماية والادخار مع عقود التأمين الأخرى. وعموماً تتأثر نسب الاحتفاظ عند شركات التأمين بالمعدلات العالية للاحتفاظ في قطاعي التأمين على المركبات والتأمين الصحي،

وهما يشكلان النصيب الأكبر من إجمالي أقساط التأمين بالمملكة. ويذكر في هذا السياق أنَّ مؤسسة النقد السعودي تلزم شركات التأمين المرخص لها بحد أدنى من نسبة الاحتفاظ تبلغ 30٪ من مجموع مبالغ الاشتراكات[11]. أما كثافة التأمين (Insurance Density) التي تمثل معدل الإنفاق السنوي الفردي على التأمين، فحققت ارتفاعاً من 865 ريال لكل فرد في عام 2013م إلى 991 ريال لكل فرد في عام 2014م ؛ أي بزيادة نسبتها 14.6٪. وعلى الرغم من تلك الزيادة فإنَّ كثافة التأمين في المملكة تُعد هي الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي[12]. بينما شهد عمق التأمين (Insurance Penetration) خلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعاً في معدل النمو السنوي المركب بنسبة 3٪، وفي عام 2014م، بلغ 1.08٪ مقابل 0.9٪ في عام 2013م[13].

الجدول (1) : مؤشرات التأمين للفترة 2013–2014م

المؤشر	نسبة الاحتفاظ (٪)		كثافة التأمين (بالريال)		عمق التأمين (٪)	
نوع التأمين	2013م	2014م	2013م	2014م	2013م	2014م
التأمين العام	61.5	64.6	393.9	450.4	0.41	0.49
التأمين الصحي	88.8	93.2	441.7	510.9	0.46	0.56
تأمين الحماية والادخار	*.....	*.....	28.9	29.4	0.03	0.03
إجمالي التأمين	76.2	79.8	864.5	990.6	0.90	1.08
نسبة النمو (٪) 2013–2014م	5.1		14.6		19.6	

ملحوظة : *البيانات غير متوفرة.

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي (2015م).

الملاحظ أنه رغم الأداء الجيد لقطاع التأمين التعاوني بالمملكة إلاّ أنّ القطاع يواجه تحديات ومشكلات عديدة في نمو الطلب على وثائق التأمين بالسوق السعودي نلخصها في الآتي :

1– وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة التي تزاول خدمات التأمين، وضعف قدرتها على قبول الأخطار العالية للمستهلكين، ومحدودية إمكانياتها في التوسع، وعدم تنويع المنتجات، وضعف جهود جذب العملاء الجدد.

2– ضعف القدرات الفنية في إدارة المخاطر والاستثمارات، والنقص في الخبراء والفنيين، وضعف التواصل مع الأسواق الخارجية في مجالات إدارة المخاطر واستثمار الأقساط المكتتبة، وتسويق المنتجات، وابتكار الجديد منها ؛

3– اعتماد معظم الشركات على تخفيض أسعار منتجاتها بهدف جذب العملاء، على الرغم من عدم تناسب ذلك مع جميع المنتجات التأمينية. إنَّ تنافس شركات التأمين في أنواع

التأمين غير القابلة للمنافسة نتيجة اختلاف التغطيات في وثائقها مثل : التأمين الهندسي وتأمين الممتلكات ؛ من شأنه أنْ يدفع بعض الشركات إلى التلاعب في التغطيات مقابل تخفيض أسعارها، ويجد المستهلك في حال حدوث الخسائر أنَّ شركة التأمين غير ملزمة بالتعويض بموجب الوثيقة، مما يؤثر سلباً على ثقة المستهلكين بصناعة التأمين ؛

4– جمود نظرة المجتمع للتأمين دون التفرقة بين نوعين من التأمين ؛ التأمين التعاوني المنضبط بأحكام الشريعة الإسلامية، والتأمين التجاري الذي يخالف ضوابطها وأحكامها. وقد خطت الجهات الرقابية والإشرافية لصناعة التأمين التعاوني في المملكة خطوات جيدة في تنظيمه بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أهمية الدراسة

ترتبط أهمية الدراسة بالأهمية الكبيرة لقطاع التأمين في الاقتصاد، ودوره في النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات، وتمثل هذه الدراسة محاولة لتحليل العوامل المحددة والمؤثرة في الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية خلال فترة خمسة عشر عاماً. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تقديم سياسات واقتراحات لتعزيز نمو قطاع التأمين وزيادة مساهمته الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1999–2013م، وعلى وجه التفصيل فإنَّ الأهداف الفرعية للدراسة هي:

1– تحديد العلاقة بين الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة والتضخم والاستثمار والبطالة.

2– بيان المحددات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على نمو طلب التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

3– تقديم اقتراحات تساعد على تعزيز الطلب على خدمات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

هناك العديد من العوامل التي لها تأثير في الطلب على التأمين سواء على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، ومن بينها ما هو اقتصادي مثل : الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، النمو الاقتصادي والاستثمار. وآخر غير اقتصادي وله تأثير على طلب التأمين مثل : التأمين الإجباري في مجالات الضمان الصحي وتأمين السيارات، والتطور في البنية التنظيمية والتشريعية لصناعة التأمين،وزيادة الوعي بأهمية التأمين، والتفضيل الكبير لمنتجات تأمينية معينة كالمنتجات التأمينية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والسمات السكانية/الديموغرافية لشرائح المستهلكين[14]. يُساهم تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، ومعرفة مدى تأثيرها على تعزيز النمو في هذا القطاع، وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي، والاستفادة من المنافع التي يوفرها لتحقيق

التنمية الاقتصادية في سياق السياسة العامة الرامية إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وتوظيف الموارد التي يمكن أنْ يوفرها هذا القطاع في زيادة النمو الاقتصادي واستدامته. وتأسيساً على ذلك فإنَّ إشكالية الدراسة يمكن صياغتها في السؤالين التاليين :

1. ما العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية ؟

2. ما مدى تأثير تلك العوامل الاقتصادية على نمو الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية ؟

فرضيات الدراسة

تتضمن الدراسة خمس فرضيات أساسية هي :

– **الفرضية (1)** : هناك علاقة تأثير معنوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

– **الفرضية (2)** هناك علاقة تأثير معنوية بين سعر الفائدة والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

– **الفرضية (3)** هناك علاقة تأثير معنوية بين التضخم والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

– **الفرضية (4)** هناك علاقة تأثير معنوية بين الاستثمار والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

– **الفرضية(5)** هناك علاقة تأثير معنوية بين البطالة والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة

تغطى الدراسة التطبيقية مدة خمسة عشر عاماً (1999–2013م)، وذلك لتوفر البيانات الإحصائية. ويمثل عام 1999 بداية تنظيم سوق التأمين التعاوني بالمملكة، حيث دخلت كثير من اللوائح والإجراءات النظامية حيز التنفيذ، وتنحصر الدراسة في الشركات المسجلة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنهاية السنة المالية في ديسمبر من كل عام. تنقسم محددات الطلب على التأمين إلى نوعين من العوامل؛ العوامل الاقتصادية وتشمل : مستوى الدخل ؛ والتضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، ومستوى التطور المالي ؛ ثم العوامل السكانية/الديموغرافية مثل : معدل الإعالة، العمر المتوقع، ومستوى التعليم. وستكون هذه الدراسة محصورةً في دراسة خمسة من العوامل الاقتصادية هي : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة والتضخم والاستثمار والبطالة.

هيكل الدراسة

بدأنا هذه الدراسة بمقدمة وخلفية عن أداء سوق التأمين في المملكة، ثم بيان المنافع من صناعة التأمين، كما تم عرض مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وحدودها. وشملت الأجزاء المتبقية من

هذه الدراسة : الدراسات السابقة، والإطار المنهجي، ومصادر البيانات، ثم عرض نتائج التحليل ومناقشتها، وفي الختام قدمنا الخلاصة والتوصيات.

ثانياً : فوائد التأمين التعاوني ووظائفه

هناك فوائد عديدة للتأمين التعاوني لكونه بديلاً عن التأمين التجاري، ويؤدي الوظائف التأمينية المراد تحقيقها منه ؛ حيث يتم استثمار الأقساط التأمينية في مشروعات استثمارية من جهة، وتسهم في تحقيق أرباح لأصحابها من جهة؛ وتحقق نمواً في الاقتصاد القومي من جهة أخرى. ويمكن إيجاز فوائد التأمين التعاوني للأفراد والمنشآت التجارية والصناعية والاقتصاد القومي ووظائفه في النقاط التالية :

1.تحقيق الأمان للمستأمنين : يجعل التأمين الأفراد الذين يدخلون فيه مطمئنين في ممارسة أعمالهم التجارية والصناعية، غير قلقين لما يمكن أن يتعرضوا له من المخاطر المحتملة. وتكون أحياناً وثيقة التأمين من الضمانات التي يستخدمها الدائنون في مواجهة خطر عدم السداد من عملائهم، وبموجب عقد التأمين فإنّ الشركة المؤمنة تقوم بدفع التعويض المتفق عليه للتعويض عن الخسارة الواقعة.

2.الاستثمار في المجالات المباحة شرعاً : يحقق الاستثمار المباح شرعاً بالنسبة للمستأمنين والمساهمين على السواء، فبالنسبة للمساهمين المالكين للشركة يتحقق لهم الربح من خلال أرباح أموالهم المستثمرة بالطرق المشروعة، أو حصولهم على أجر الوكالة الذي يديرون به الشركة نظير ما يقومون به من إدارة العمليات التأمينية، أو حصة الشركة من أرباح العمليات الاستثمارية بأقساط التأمين بوصفهم مضاربين في أموالهم في شركة التأمين التعاوني، ويتحقق للمساهمين الربح حيث يقومون باستثمار جزءٍ من أقساط التأمين بوصفهم مضاربين.

3.توظيف رؤوس الأموال اللازمة للتنمية : يرتبط نظام التأمين عموماً بالتنمية الاقتصادية، فهناك علاقة تبادلية بينهما، حيث يساهم التأمين في تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية، وفي نفس الوقت تؤدي هذه المشروعات التنموية إلى تطور البنية الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الأمر الذي يقود إلى ازدهار التأمين، واتساع نطاقه وزيادة مساهمته الاقتصادية على مستويات الأفراد والمنشآت الصناعية والتجارية والاقتصاد القومي. وعليه فإنّ أي نمو اقتصادي سينعكس في زيادة الملاءة المالية لشركات التأمين، وزيادة مساهمتها في حجم الأموال الموجهة لخدمة التنمية الاقتصادية.

4.تكميل دور المؤسسات المصرفية الإسلامية : تلعب شركات التأمين التعاوني دوراً مهماً في تغطية المخاطر في القطاعات الإنتاجية والمشروعات المختلفة مما يُعين المؤسسات المصرفية الإسلامية على أداء دورها في تمويل الاستثمارات المتعددة، ويزيد من قدرتها في كافة العمليات التمويلية خصوصاً العمليات عالية المخاطر، كما يساعد على منح الائتمان للمستثمرين والمنشآت التجارية والصناعية في المشروعات ذات المزايا النسبية الأعلى؛ وتلك التي تحقق ربحية عالية رغم ارتفاع مخاطرها، وهذا من شأنه التأثير بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي والتحفيز على زيادة الإنتاجية.

5. المساهمة في تقليل النفقات الحكومية : يُسهم قطاع التأمين الصحي في تقليل النفقات الحكومية الكبيرة في المجالات الصحية، حيث يوفر الموارد المالية المنفقة في الخدمات الصحية التي ترهق الموازنات العامة بالتكاليف العالية للكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ولا يمكن لأي دولة مهما بلغت من الثراء أن تستغني عن خدمات التأمين في تقديم الضمان الصحي، وتقليل النفقات الحكومية في القطاع الصحي.

6. دعم ميزان المدفوعات : يؤثر التأمين بشكل مباشر على حركة رؤوس الأموال بميزان المدفوعات حيث يعكس أقساط إعادة التأمين التعاوني التي تحولها الشركات الوطنية إلى شركات التأمين في الخارج بموجب الاتفاقيات المبرمة معها، ويؤثر ذلك أيضاً على الميزان التجاري للدولة. إنّ نصيب مُعيدي التأمين في المطالبات إلى جانب العمولات والرسوم المفروضة على عقود إعادة التأمين المُبرمة بالخارج يشكل موارد مهمة بالنسبة للدول المستوردة للتأمين، بينما تشكل أقساط الإعادة وعمولات سماسرة الإعادة أهم موارد للدول المصدرة لخدمات التأمين.

ثانياً : العوامل المؤثرة في الطلب على خدمات التأمين

يرتبط الطلب على خدمات التأمين بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، ونلخص أهمها في الآتي[20] :

1. حجم النشاط الصناعي في الاقتصاد القومي: ترتبط المخاطر التي تستهدف الخدمات التأمينية التقليل منها بطبيعة النشاطات الصناعية، فنجد أنّ الأخطار المتعلقة بالصناعات البتروكيماوية ترتفع التأمينية، وعليه فإنّ الطلب على المنتجات التأمينية يزداد كلما كانت طبيعة هذه الصناعات عالية الخطورة، وكانت منشآتها الصناعية ذات قيمة رأسمالية عالية.

2. التوزيع الجغرافي للأعمال التجارية والصناعية : يزيد الامتداد للأعمال التجارية والصناعية من الطلب على منتجات التأمين المتعددة، التي تلبي احتياجات المنشآت الصناعية والتجارية في المناطق المختلفة، وبالتالي يزداد الطلب على التأمين ضد الأخطار الطبيعية في المناطق التي تتعرض للعواصف والزلازل والفيضانات، كما يرتفع الطلب على التأمين الهندسي في المناطق العمرانية والحضرية التي تنمو فيها الإنشاءات العمرانية بكثافة.

3. مستويات دخول الأفراد : يؤدي التحسن في نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة دخولهم نتيجة النمو الاقتصادي، إلى زيادة الطلب على منتجات التأمين. وعليه فإنّ الدولة التي يرتفع فيها نصيب الأفراد من الدخل يصبح قطاع التأمين فيها أكثر نمواً، بينما يعيق الانخفاض في مستويات الدخول من انتشار التأمين، ويقلل من الطلب على الخدمات التأمينية.

4. البنية التنظيمية والتشريعية : تُلزم كثير من البلدان بأنواع معينة من التأمين على الأفراد أو المنشآت، خصوصاً تأمين المسؤوليات تجاه الغير كتأمين السيارات، وتأمين المسؤوليات الناتجة عن ممارسة المهن مثل تأمين الأخطاء الطبية. وبعض البلدان تُلزم أنظمتها بالتأمين الصحي، وبالتالي يرتفع الطلب على منتجات التأمين الصحي في القطاع الخاص، بينما يقل الطلب لهذا النوع من التأمين في البلدان التي لا تفرض نظام الضمان الصحي. وعموماً يمكن القول بأنّ السياسات والقرارات الحكومية من شأنها تحفيز الطلب على منتجات التأمين.

5.تطور قطاع الخدمات والأسواق المالية : يساعد تطور القطاع المالي بما فيه من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في نمو صناعة التأمين[21]. وهناك علاقات تبادلية بين قطاع التأمين والقطاع المالي المصرفي، حيث تلجأ شركات التأمين إلى المصارف والأسواق المالية لاستثمار أموالها، كما تلجأ المصارف إلى شركات التأمين في توفير الحماية للأنشطة التجارية والصناعية التي تمولها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

6.الخصائص السكانية : يتأثر الطلب على منتجات التأمين على الخصائص السكانية من خلال ما يلي [22] : عدد السكان، معدل العمر المتوقع عند الولادة، الثقافة العامة لأفراد المجتمع حول خدمات التأمين، الموقف الديني من مفهوم التأمين، التوزيع الهيكلي لشرائح السكان، مستويات التعليم، مستويات الحياة في المدن والمناطق الحضرية، ونسبة الأيدي العاملة[23].

ثالثاً : الدراسات السابقة

تناولت معظم الدراسات المتعلقةبالطلب على التأمين موضوع الطلب على تأمينات الحياة ؛ مثل دراستي : سن-Sen (2008م) وانج وروسنمان-Wang &Rosenman (2007م)[24]. بينما دراسة عبد الرحمن وآخرين .Abdul Rahman et al (2008م)، تناولت العلاقة بين العوامل الاقتصادية والطلب على التأمين التكافلي، حيث أكدت أنَّ العوامل الاقتصادية مثل معدلات البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي لها تأثيرات على أداء صناعة التكافل[25]. أما دراسة كل من حامد-Hamid (2010م) وحامد وآخرين.Hamidet al (2009م) [26] فقد وجدت أن نصيب الفرد من الدخل كان مؤثراً بدرجة كبيرة على طلب التكافل العائلي في ماليزيا، وفي المدى الطويل وجدت الدراسة أنَّ كلاً من سعر الصرف ومؤشر البورصة لهما علاقة قوية ومفسرة لاستهلاك التأمين/التكافل العائلي. وهناك عوامل أخرى مثل : معدلات التضخم والادخار لم تبرهن على وجود أي تأثير على استهلاك التكافل العائلي. أما دراسة : رحيم وأمين-Rahim&Amin (2007م)[27] ، ودراسة جستينا وعبد الله Gustina & Abdullah (2012م) فقد أوضحت أنَّ العامل المؤثر بشكل إيجابي في الطلب على التكافل العائلي هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما هناك عوامل أخرى لها تأثير سلبي مثل التضخم والادخار، هذا إلى جانب العوامل السكانية (الديموغرافية) كالعمر والديانة والادخار بالنسبة للتأمين التقليدي[28].

وقدمت دراسة يزيد وآخرين .Yazidet al (2012م) إطاراً تحليلياً شمل عوامل اقتصادية وديمغرافية مؤثرة على طلب التأمين التكافلي العائلي. واقترحت الدراسة وجود علاقة موجبة بين الدخل وسعر الفائدة والتطور المالي والمعاشات والاستثمار وأسعار التأمين وتوقعات الحياة، والتعليم والإعالة والتحضر، وحجم الأسرة والمهنة، وبين الطلب على التكافل الأسري. كما اقترحت وجود علاقة سالبة بين التضخم والادخار والبطالة في تحديد الطلب على التكافل العائلي[29] .ولكن لم تقم بأي تطبيقات قياسية لاختبار تلك الفروض. ولا توجد على حد علمنا دراسة عن تحليل محددات الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية، سوى الدراسة التي قدمها الرزين (2015م) [30] عن العلاقة بين أقساط التأمين واستثماراته والناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005–2013م، وأكدت نتائج دراسته وجود تأثير إيجابي لأقساط التأمين على كل من حجم

استثمارات القطاع والناتج المحلي الإجمالي. ودراسة بشير وصابر (2014)[31]، التي ركزت على تحليل العلاقة بين ثلاثة عوامل اقتصادية وكثافة التأمين، وأوضحت نتائج دراستهما وجود تأثير إيجابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتأثير سلبي لسعر الفائدة على كثافة التأمين، بينما لم تثبت وجود أي علاقة ذات دلالة بين التضخم وكثافة التأمين.ومن هذا المنطلق فإنَّ هذه الدراسة سوف تركز على تأثير عدد أكبر من العوامل الاقتصادية وهي خمس عوامل وتأثيرها على طلب التأمين التعاوني، ولفترة زمنية أطول من الدراستين السابقتين تمتد إلى خمسة عشر عاماً (1999–2013م).

رابعاً : منهجية الدراسة ومصادر البيانات

استخدمت هذه الدراسة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العوامل الاقتصادية) والمتغير التابع (الطلب على التأمين التعاوني). ويتم عبر نموذج الانحدار المتعدد اختيار أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة والمرتبطة معنوياً مع المتغير التابع. ويُقدر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وهي الطريقة الأكثر استخداماً وشيوعاً لتحليل نموذج الانحدار المتعدد، وذلك لما تمتاز به من فعالية وسهولة في حساب تقدير معلمات النموذج. ويمكن كتابة المعادلة التقديرية حسب نموذج الانحدار المتعدد على النحو التالي :

D=b0+b1Per+b2Inf+b3Inter+ b4Inves + b5Unem+ei..... (1)

حيث تشير الرموز المستخدمة إلى المتغيرات التالية :

كثافة التأمين (D)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Per)، معدل التضخم (Inf)، معدل سعر الفائدة (Inter)، الاستثمار (Inves)، معدل البطالة (Unem)، معاملات دالة معادلة الانحدار المتعدد (bn)، والخطأ العشوائي (ei).

ويقاس المتغير التابع ؛ وهو الطلب على التأمين التعاوني عن طريق نسبة كثافة التأمين. وتعرف كثافة التأمين بأنَّها إنفاق الفرد على قسط التأمين. أما المتغيرات المستقلة فهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، والتضخم، والاستثمار والبطالة. وجمعت البيانات الثانوية للفترة 1999–2013م من مصادر متعددة هي : التقاريرالسنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي، وتقارير سوق التأمين السعودي الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، والتقارير المسحية حول سوق التأمين السعودي الصادرة من المعهد المصرفي السعودي. ونشرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات– وزارة الاقتصاد والتخطيط. ولاستبعاد أثر التضخم ؛ فقد حُولت جميع قيم المتغيرات إلى قيم حقيقية باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1999=100). واستخدم برنامج (Eviews7) لتقدير النموذج القياسي.

خامساً : النتائج والمناقشة

هدفت الدراسة إلى التعرف على إثر المتغيرات الاقتصادية ؛ وتشمل : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ومعدل التضخم وحجم الاستثمار ومعدل البطالة ؛ على الطلب على التأمين التعاوني ؛ الذي تم قياسه بكثافة التأمين. ومن خلال تحليل النموذج القياسي، وما تم من اختبارات إحصائية لازمة ؛ كانت النتائج التالية :

1.قيمة معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تساوي (0.001–) وإشارته سالبة، وليست له دلالة إحصائية في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية.

2.قيمة معامل سعر الفائدة تساوي (5.528) وإشارته موجبة، ولكن ليست له دلالة إحصائية في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية.

3.قيمة معامل التضخم تساوي (2305.497) وإشارته موجبة،وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.0025) في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية. وهي نتيجة لا تتفق مع التأثير العكسي الذي يحدثه التضخم عادة في الواقع على القوة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي الطلب على وثائق التأمين. ويمكن تبرير ذلك بالمعدلات المنخفضة نسبياً للتضخم في المتوسط خلال فترة الدراسة، وكذلك الإلزامية في الجزء الأكبر من أنواع التأمين بالمملكة ؛ وتشمل التأمين الصحي وتأمين المركبات، إذ لا يؤثر التضخم في اتجاه معاكس على إقبال المستهلك عليها، إضافة إلى انخفاض نسبة تأمين الحماية والادخار من إجمالي التأمين، وانخفاض التأمين على الأنشطة التجارية وقلة تأمين البضائع حيث أنَّ معظم الصادرات السعودية نفطية إذ تبلغ نحو 85٪ من جملة الصادرات، وهو ما يجعل في الجملة تأثر التضخم طردياً.

4.قيمة معامل الاستثمار تساوي (0.106) وإشارته موجبة، وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية. وتأتي هذه النتيجة متفقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أنَّ الزيادة في الاستثمارات تؤدي إلى تحفيز وزيادة الطلب على التأمين.

5.قيمة معامل البطالة تساوي (2009.338) وإشارته موجبة، وليست له دلالة إحصائية في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية.

كما تبين الاختبارات الإحصائية أن هناك علاقة تفسيرية قوية للنموذج،حيث نجد معامل التحديد المصحح (Adjusted R2) يساوي 0.986، كما أنّ المتغيرات الاقتصادية تفسر النموذج بمقدار 99٪ ، بينما النسبة الباقية ترجع لمتغيرات خارج النموذج، وأنَّ العلاقة طردية موجبة بين كل من معدل التضخم والاستثمار وكثافة التأمين، بمعنى أنّ التغير في كليهما يفسر التغير في كثافة التأمين، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة تفسيرية بين معدلات سعر الفائدة والبطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين كثافة التأمين التعاوني بالمملكة. ومستوى معنوية النموذج عالية جداً. ودلت قيمة اختبار Durbin-Watson (D-W=3.5) على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قراءات كل متغير من المتغيرات المستقلة، وبالتالي خلو النموذج من ظاهرة الارتباط الذاتي. كما يؤكد معامل التحديد المصحح وقيم (t) عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)

جدول (2) : تحليل نموذج الانحدار

المتغيرات المفسرة	b	St. error	t	Sig.
الحد الثابت	-98.476	91.351	-1.078	0.3091
سعر الفائدة	5.528	4.830	1.145	0.2819
التضخم	2305.497	577.503	4.135	0.0025**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.001	-0.006	-0.097	0.9252
الاستثمار	0.106	0.014	7.793	0.0000*
البطالة	2009.338	2023.798	0.993	0.3467
AdjustedR2 =0.986, D-W=3.5, F=203.294, Sig=0.0000*				

ملحوظات :* مستوى معنوية عند 0.01، **مستوى معنوية عند 0.05

وأظهرت قيمة (F) معنوية النموذج حيث أنّ تلك القيمة المحسوبة (203.294) أكبر من الجدولية عند نفس المستوى، ويدل ذلك على القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار المتعدد من ناحية إحصائية. أما معامل التحديد فيشير إلى أنَّ المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، التضخم، والاستثمار، ومعدل البطالة) تفسر 98٪ من التغيرات الحاصلة في الطلب على التأمين، و1٪ الباقية ترجع إلى عوامل أخرى غير داخلة في النموذج. وخلاصة نتائج اختبار الفرضيات يوضحها الجدول (3)، حيث دعمت نتائج الاختبارات الفرضيتين الرابعة والخامسة، ولم تدعم الفرضيات الأولى والثانية والثالثة. وهذه النتائج متفقة مع الدراستين السابقتين للزرين (2015) وبشير وصابر (2014) في تأكيد الفرضيتين الرابعة والخامسة، ولكنها تخالف دراسة بشير وصابر (2014) التي أثبتت وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وكثافة التأمين.

جدول (3) ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	النتيجة
الفرضية (1)	النتائج لا تدعم صحة الفرضية
الفرضية (2)	النتائج لا تدعم صحة الفرضية
الفرضية (3)	النتائج لا تدعم صحة الفرضية
الفرضية (4)	النتائج تدعم صحة الفرضية
الفرضية (5)	النتائج تدعم صحة الفرضية

التوصيات والمقترحات :

وصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في ما يلي :

1. وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين التضخم والطلب على التأمين، وكذلك وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين حجم الاستثمارات والطلب على التأمين ؛

2. عدم وجود أي علاقة ذات تأثير بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ومعدل البطالة على الطلب على التأمين ؛

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، نوجز توصيات هذه الدراسة في النقاط التالية :

1. تشجيع الزيادة في أقساط التأمين وبذل مزيد من الجهود لزيادة الطلب على وثائق التأمين التعاوني عبر طريق التوعية بأهمية التأمين التعاوني، والدور الذي يمكن أن يلعبه في زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

2. تفعيل التأمين على الأنشطة التأمينية الأخرى، وما ينجم عنها من استثمارات، وهي أنشطة لا تقل أهمية عن التأمين على الصحة والتأمين على السيارات، وخصوصاً ضرورة زيادة الطلب على التأمين على الحماية والادخار، والتأمين على الممتلكات، والتأمين البحري، والتأمين على الأداء الهندسي، وإلى غير ذلك من مجالات وأنشطة التأمين التي لها مردود إيجابي على نمو صناعة التأمين التعاوني وزيادة حجم استثماراتها ؛

3. الحاجة إلى تطوير المنتجات التي تلبي احتياجات المستهلكين، وتستجيب لنمو الطلب على التأمين التعاوني المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وما يستلزم من الجهود التسويقية والترويجية الجاذبة ؛

4. مواجهة انخفاض كثافة التأمين بالمملكة مقارنة بمثيلاتها من دول مجلس التعاون الخليجي، فما يزال معدل ما ينفقه الفرد في المملكة على التأمين دون المستوى المرغوب فيه،على الرغم من الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مقترحات الدراسة فنوجزها في الآتي :

1. أهمية دراسة العوامل غير الاقتصادية وهي ذات تأثيرات مهمة على طلب التأمين، ويقترح أن تكون الدراسات المستقبلية شاملة للعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة ؛

2. إزالة العقبات التي تحد من نمو الطلب على وثائق التأمين بالسوق السعودي. وتأهيل القوى البشرية في قطاع التأمين التعاوني بالمملكة، وتزويدها بالمهارات الفنية اللازمة لتطوير قطاع التأمين بالمملكة ؛

3. وضع المزيد من المعايير الشرعية، وإزالة التعارض والتناقض بين بعض الممارسات والأنظمة التي لا تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

المراجع والهوامش

1 Oke, Michael Ojo (2012). Insurance Sector Development and Economic Growth in Nigeria. African Journal of Business Management. 6(23), P. 7016.

2 Grant, E. (2012). The Social and Economic Value of Insurance. The International Association for the Study Insurance Economics. Geneva, Sep. 2012. Pp. 10-16.

3 يستخدم مصطلح التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، بينما يستخدم مصطلح التكافل في جنوب شرق آسيا، ومصطلح التأمين الإسلامي في كثير من البلدان الإسلامية في أفريقيا. وهي مصطلحات بمعنى واحد، وتدل على البديل الشرعي للتأمين التجاري الذي لا تجيزه أحكام الشريعة الإسلامية. للمزيد عن التأمين الإسلامي راجع : أحمد سالم ملحم (2012). التأمين الإسلامي. دار الثقافة للنشر والتوزيع .عمان : الأردن. ص:40.

4 الجرف، محمد سعدو (2011). تقويم أنظمة وثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية. ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية. 25–26 أبريل 2011م الجزائر– جامعة عباس فرحات– كلية العلوم الاقتصادية والتجارة. ص ص : 4–5.

5 مؤسسة النقد العربي السعودي (2013). التقرير السنوي رقم (51). ص ص : 74–76.

6 مؤسسة النقد العربي السعودي (2014). تقرير سوق التأمين السعودي. ص : 16.

7 مؤسسة النقد العربي السعودي (2013). التقرير السنوي رقم (49). وتقارير سوق التأمين السعودي لأعوام عديدة.

8 مؤسسة النقد العربي السعودي (2015). التقرير السنوي رقم (51). ص ص : 74–75.

9 مؤسسة النقد العربي السعودي (2015). التقرير السنوي رقم (51). ص ص : 74–76.

10 مؤسسة النقد العربي السعودي (2015). التقرير السنوي رقم (51). ص ص : 73–74.

11 طبقاً للمادة (40) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

12 مؤسسة النقد العربي السعودي (2014). تقرير سوق التأمين السعودي. ص ص : 16–17.

13 نفس المصدر السابق.ص : 16.

15 الرزين، محمد بن عبد الله (2001). التامين دراسة وصفية اقتصادية. المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي: واقعها ومستقبلها. في الفترة 17–18 مارس 2001. مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي. جامعة الأزهر، مصر. ص : 10.

16 بشير، محمد شريف وصابر، محمد عبد العليم (2014م). محددات الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى مؤتمر صناعة التامين والمهن الإكتوارية. 7–9 أبريل 2014م. جامعة الملك خالد: السعودية– أبها.ص : 8–9.

17 الزين، مجدي مصطفى.، المنصور، بابكر الجعلي.، محمود، محمد حمد. (2013). معوقات مساهمة قطاع التامين الاقتصادية في السودان. مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية. المجلد 13، العدد 1، ص ص:16–17.

18 العمير، صالح بن ناصر (2002). التأمين الصحي التعاوني وأثره على الاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2020م). ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2020م). الرياض 19–23 اكتوبر 2020. ص ص:19–20.

19 إبراهيم، زروقي و عبد المجيد بدري (2012). دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني–دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر– الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع وآفاق التطور. جامعة حسبة بن بوعاي بالشلف. 3–4 ديسمبر 2012.ص:7.

20 بشير، محمد شريف وصابر، محمد عبد العليم (2014م). محددات الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى مؤتمر صناعة التامين والمهن الإكتوارية. 7–9 أبريل 2014م .جامعة الملك خالد: السعودية– أبها.ص ص:8–9.

21 Outreville, J. E. (1990). The Economic Significance of Insurance Market in Developing Countries.Journal of Risk and Insurance. 18(3), Pp. 488-789.
22 Dragos, S. & Dragos, C. (2013). The Role of Institutional Factors over the National insurance Demand: Theoretical Approach and Econometric Estimations. Transylvanian Review of Administrative Sciences. No. 39 E/2013, Pp. 33-34.
23 Curak, M. (2013). The Effect of Social and Demographic Factors on Life Insurance Demand in Croatia. International Journal of Business and Social Science. 4 (9), Pp. 66-67.
24 Wang, H. and Rosenman, R. (2007). Perceived Need and Actual demand for Health Insurance among Rural Chinese Residents. China Economic Review. 18, 373-388. Sen, S. (2008). An Analysis of Life Insurance Demand Determinants for Selected Asian Economies. Madras School of Economics, Working Paper, 36.
25 Abdul Rahman, Z., Yusof. R. M. & Abu Bakar. F. (2008). Family Takaful: Its Role in Social EconomicDevelopment and as a Savings and Investment Instrument in Malaysia.Shariah Journal, 16 (1), 89-105.
26 Hamid, M. A., Osman, J., and Nordin, B. A. (2009). Determinants of Corporate Demand for Islamic Insurance in Malaysia. International Journal of Economics and Management. 3(2), 278-296. Hamid, M. (2010). Financial Expositions of Corporate Determinants for Conventional Insurance: Evidence from Malaysia Firms. International Research Journal of Finance and Economics. 43, 80-93.
27 Rahim, F. and Amin, H. (2011). Determinants of Islamic Insurance Acceptance: An Empirical Analysis. International Journal of Business and Society. 12(2), 37-54.
28 Gustina. and Abdullah, N. A. (2012). Analysis of Demand for Family Takaful and Life Insurance: A Comparative Study in Malaysia. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance. 8(4), 67-86.
29 Yazid, A. S., Arifin, J., Hussin, M. R. and Daud, W. N. (2012). Determinants of Family Takaful (Islamic life insurance) Demand: A Conceptual Framework for a Malaysian Study. International Journal of Business and Management. 7(6), 115-127.
30 الرزين، عبد الله بن محمد (2015). التأمين التعاوني ودوره التنموي بالمملكة العربية السعودية. مجلة بيت المشورة–قطر. العدد 3. ص ص : 71–91.
31 بشير، محمد شريف وصابر، محمد عبد العليم (2014م). محددات الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى مؤتمر صناعة التامين والمهن الإكتورارية. 7–9 أبريل 2014م .جامعة الملك خالد: السعودية– أبها.ص:15–16.